أسواق العمل الدولية في ظل العولمة الاقتصادية

ا.م.د جمال عزيز فرحان العاني *
د. عبد الله نجم الشاوي *

الملخص :

يرى عالم الاقتصاد ليستر ثرو العولمة الاقتصادية بأنها مساواة سعر العامل الإنتاجي ، حيث إن نظرية مساواة سعر العامل الإنتاجي قائمة على قاعدتي تدنية الكلف ، والإحلال . ووفقاً لذلك فان تعظيم الإرباح بأقل الكلف الممكنة لا يتم إلا في ظل أسواق متحررة من القيود بما فيها أسواق العمل. لذا نجد إن العولمة الاقتصادية في الوقت الذي ترى فيه ضرورة تحرير الأسواق من القيود المفروضة عليها خاصة أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، فأن أسواق العمل لا زالت تواجه تكاليف نفسية وإدارية وتنظيمية مكلفة بالنسبة للعمال في مختلف الاقتصادات وبشكل خاص القوى العاملة في البلدان النامية، فبالرغم من انخفاض أجورها الحقيقية في بلدانها فهي تساعد على تشجيع انتقال رأس المال المادي من الاقتصادات المتقدمة الى الاقتصادات النامية ، وأن المستثمرين في ظل قواعد العولمة الاقتصادية يدفعون أجورا أعلى من الأجور التي يدفعونها في بلدانهم الأصلية خاصةً بالنسبة للاقتصادات النامية، مما لا يشجع على الانتقال الفردي إلى الاقتصادات المتقدمة مستفيدين من الحوافز المادية لتلك الأجور التي يتقاضاها اقرانهم في البلدان المتقدمة لذا فأن المستثمرين ورأس المال الاحتكاري للشركات متعدية الجنسية تجد الفرصة مؤاتية للاستثمار في الاقتصادات النامية بسبب انخفاض أجور القوى العاملة خاصةً العمالة عالية المستوى والتخصص، والتي سوف توفر لهذه الشركات الإرباح الطائلة وفوق الاقتصادية . لذا على البلدان النامية مواجهة جشع هذه الشركات بحزمة من السياسات الاقتصادية التي تساعد على عدم انتقال أو هدر

*كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
*كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

مواردها البشرية، و إيجاد صيغ توفر للموازنة العامة فرص الاستفادة من تحصيل إيرادات ضريبية تساهم في تنويع وتنمية اقتصاداتها بما يخدم تحسين المستوى ألمعاشي لهذه االقوى العاملة.

Abstract

World economy to see Luster throw economic globalization as a productive factor price equality, as the theory of factor price equality production bases now looks based on costs, and replacement. Accordingly, the cheapest to maximize the profit potential is not only in a market free of restrictions, including labor markets. So we find that the economic globalization, which sees the need for market liberalization of the restrictions imposed by the private markets for goods, services and capital markets, labor markets are still faced with the costs of psychological, administrative and organizational expensive for workers in the various economies and in particular the labor force in developing countries, despite the low wages real in their own countries it helps to enhance the mobility of physical capital from developed economies to developing economies, and that the investors under the rules of economic globalization are paying wages higher than the wages they receive in their home countries, especially for developing economies, which encourages not to move the individual to the economies of advanced beneficiaries of financial incentives to those wages paid to their peers in developed countries, so the investors and capital monopolistic corporate trans-nationality find opportunity Matah to invest in developing economies because of the low wage workforce private level and specialization, which will provide these companies huge profits, and over the economy. Therefore, the developing countries face the greed of these companies a package of economic policies that help not to move or waste of its human resources, and can also find formulas provide the balance of public access in the collection of tax revenues contribute to the enlightenment and the development of their economies to serve the improvement of living standards for these economies.

المقدمة

لم تكن العولمة الاقتصادية إلا سلسلة من التطورات الاقتصادية الهائلة المبنية على التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم الغربي بصورة خاصة منذ الحرب العالمية الثانية، مما دفع الشركات الاحتكارية متعدية الجنسية إلى المزيد من الاستثمارات في هذه التقنيات الجديدة التي تمثلت في تقنيات الاتصالات والمعلوماتية . مما كان لها الأثر الكبير في تغيير مفهوم السلعة والسوق . فما عادت السلع التي نستهلكها هي السلع الزراعية ، أو الصناعية التقليدية ولا إن مفهوم السوق ينحصر بمكان وزمان معينين . أنما السلعة أصبحت تعني المعلومات وتقنياتها ، والسوق أصبح ، الفاكس والانترنيت فتبدلت الحياة المعاصرة تبدلا كبيرا ، وان المهارات ومفهوم الأمية قد تغير هو الأخر ، لذا فأن العولمة ، أعادت تشكيل المفاهيم النقدية بأسلوب جديد لأنماط من السلع والخدمات التي لم نسمع بها من قبل أو نشاهدها لذا فالعولمة ظاهرة تاريخية تعمل لإنتاج نظام جديد واسع في متغيراته الاقتصادية والسياسية والثقافية والاقتصادية من اجل ذلك فأن استمرارية الشركات الاقتصادية متعدية الجنسية تستطيع أن تقدم ما هو جديد باستمرار فان نمط التعاملات الاقتصادية يتجه نحو تعظيم الأرباح ، وهذا لا يتم ألا بتدنية التكاليف الكلية ، وتعظيم الإيرادات الكلية لكي نحصل على تعظيم الأرباح . وهذا أيضاً هو الحافز لدفع استثمارات جديدة في قنوات إنتاجية جديدة وبابتكارات جديدة . يكون لها الوقع الشديد على تغيير أنماط الاستهلاك التقليدية . وتعزيز الرفاهية الاقتصادية ، بتعظيم الاستهلاك للفرد في كل دول العالم .

أن تدنية التكاليف الكلية لا يتم ألا باتجاه جعل أجور العمال تسير نحو الانخفاض الشديد ، خاصة بالنسبة للمهارات عالية المستوى ، وحتى ذات المهارات المتوسطة والمتدنية على المدى الطويل وهذا هو عكس ما تدعو إليه نظرية رأس المال البشري ذلك أن الأجور تمثل أكثر التكاليف وزنا ضمن التكاليف الكلية.

أن تدنية التكاليف لا يتم ألا بتدنية أجور العمال . كما أن تدنية الكلفة ، لا تقتصر على تدنية أجور العمال بل أيضا تشمل تدنية تكاليف رأس المال الثابتة

والمتغيرة ، كما أن ذلك سوف يحتم على السياسات الاقتصادية في البلدان المختلفة أن تقدم توليفة سحرية تحافظ على نمط التوازن والاستقرار الاقتصاديين من اجل المحافظة على عدم الاضطراب في السوق وكذلك المحافظة على الربح الاقتصادي لاستمرار الشركات الكبرى بالاستثمارات في القنوات الجديدة ولصيرورة التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير واستمراره، إضافة إلى المحافظة على المستوى ألمعاشي لعموم المواطنين بما فيهم القوى العاملة ، خاصة عالية المستوى. وهذا أمر غير وارد في ظل تدنية التكاليف وتعظيم الإرباح . مما يربك السياسات الاقتصادية المتبعة من اجل المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصاديين في الاقتصاد الكلي . كما ان السياسات الاقتصادية يفترض بها أن تحافظ على المورد البشري عالي المستوى من الهجرة إلى الخارج ، في ظل الحاجة الماسة لخدماته داخل الاقتصاد الوطني ، بدلا من تركة للهجرة وهدر إمكاناته التي يمكن ان تحقق زيادة في معدل النمو الاقتصادي الوطني . أذا كان هناك سياسة اقتصادية حمائية للقوى العاملة تعمل على تحقيق مستوى من الأجور يكفل للمهارات عالية المستوى عدم التفكير في الهجرة خارج البلد ، خاصة في ظل ندرة هذا المورد وفي ظروف غير ملائمة لتوفيرها بفترة قصيرة ، لذا نجد انه من الصعب أيجاد سياسة اقتصادية تعاني من ندرة المورد البشري في ظل تدني مستوى الأجر والحزمة الاجرية في البلدان النامية، في حين أن البلدان المتقدمة تقدم مستوى من الأجر والحزمة الاجرية عالية المستوى من الحوافز الملائمة لنوعية موردها البشري ، هذا سوف يحفز الهجرة أو الانتقال للقوى العاملة عالية المستوى من التخصصات النادرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة لتعديل المسار العام للأجور والرواتب التي يتقاضاها المورد النادر من التخصصات عالية المستوى في بلدانهم ليجدوا بلدان المهجر أكثر ملائمة من حيث مستوى الأجر والحزمة الاجرية التي تجعلهم ينتمون حقا إلى عالمهم الجديد في ظل العولمة الاقتصادية .

وتأتي أهمية البحث من كون العولمة الاقتصادية هي مرحلة في سياق التطور الاقتصادي الرأسمالي في مجال العلم والتكنولوجيا، وأثر ذلك على أسواق العمل بمختلف المجالات خاصة أسواق الدول النامية، وعلى أسواق العمل العالمية عموماً.

وتتلخص مشكلة البحث في أن التطورات في أسواق العمل العالمية بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية ستطرح مجموعة من التحديات أمام أسواق العمل الوطنية وأثاره على الاستقرار والنمو الاقتصادي في البلدان النامية.

وينطلق البحث من فرضية اساسيه، ان العولمة الاقتصادية ستؤدي إلى مساواة سعر العامل الإنتاجي عند حدها الأدنى خاصة في البلدان النامية.

ويهدف البحث إلى تشخيص الآثار السلبية المحتملة للعولمة الاقتصادية على أسواق العمل في البلدان وصولاً إلى ضرورة اعتماد سياسات اقتصادية لمواجهة هذه التحديات.

وفي أطار البحث الحالي سوف يتم التركيز على خمس نقاط اساسية الاولى: مفهوم وماهية العولمة الاقتصادية، والثانية : العولمة وأسواق العمل، والثالثة : العولمة ووحدانية السوق ، والرابعة : العولمة ومستويات الأجور الحقيقية بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، والخامسة: نظرية مساواة سعر العامل الإنتاجي وإعادة صياغة جديدة لبعض الافتراضات وقد استخدم الباحثان المنهج الاستقرائي للوصول الى تحقيق فرضية البحث مستعينان ببعض الدراسات ذات العلاقة .

أولا : مفهوم وماهية العولمة الاقتصادية

أن جوهر ما تشير إليه العولمة الاقتصادية هو أن تكون الأسواق متحققة فيها أقصى الأرباح الممكنة في ظل الموارد المتاحة حيث يرى ليستر ثرو في العولمة "بأنها الاقتصاد الذي تنتقل فيه عوامل الإنتاج ، الموارد الطبيعية ، رأس المال، التكنولوجيا والعمل وكذلك السلع والخدمات حول العالم بحرية " ويرى كذلك أن الرأسماليين يصنعون المال من خلال تحريك ونقل الخدمات والسلع والموارد الطبيعية حيثما تكون زهيدة الثمن إلى حيثما تكون باهظة الثمن، ونقل أنتاج السلع من حيثما تكون باهظة الثمن إلى حيثما تكون زهيدة الثمن . وكما تعمل التكنولوجيا حيثما تكسب المال الكثير ، ويتنقل العمال على نحو مماثل إلى المكان الذي تكون الأجور فيه مرتفعة . ويرى (ثرو) انه في عملية البحث هذه حول الكرة الأرضية عن أعلى المردودات حيثما تكون تصبح الأسعار والعوائد والأجور ودفعات الفائدة وحصص المنظمين أقرب الى التساوي . أي أن عوائد عناصر الإنتاج تكون متساوية في جميع الأسواق تقريباً حيث ترتفع الأسعار في البلدان ذات الأجور المتدنية وتنخفض الأسعار في البلدان ذات الأجور المرتفعة وهذه العملية تعرف عند الاقتصاديين وكما يرى" ثرو" بمساواة سعر العامل الإنتاجي "Factor Price equalization" ويرى "ثرو" انه لا يمكن للعولمة الاقتصادية أن تتطور أكثر ما لم تكن هناك مساواة في سعر العامل الإنتاجي(1) وهي تمثل العولمة الاقتصادية ، أي أن العولمة الاقتصادية تنتج مساواة سعر العامل الإنتاجي* ، وبذلك يستطيع الرأسماليون تحقيق فرص الأرباح الكبيرة من خلال هذه المساواة ، لأنها تعبر عن تعظيم الربح من خلال تدنية تكاليف الإنتاج . ألا أن نظرية مساواة سعر العامل الإنتاجي ، على الرغم من أنها قد تفسر العولمة الاقتصادية ضمن أطار نظرية السوق الرأسمالية غير أن هذا التفسير لا يفسر أيضا ، لماذا تتحول الاستثمارات إلى العمالة منخفضة الأجور ، بالرغم من أن العمالة الماهرة عالية المستوى والخبرات المتعاظمة يفترض أن تتقاضى أجورا مرتفعة لان إنتاجيتها الحدية مرتفعة أيضا. خاصة في البلدان الرأسمالية ذاتها ذات القوى العاملة عالية

المستوى والمهارة ، حيث أن نظرية مساواة سعر العامل الإنتاجي قد تتقاطع مع تدنية أجور العمالة الماهرة إلى أدنى مستوى لها ، مقابل ارتفاع الأرباح إلى أعلى مستوى لها، أو أن تكون تدنية الأجور على حساب ، أما ارتفاع نصيب بقية عناصر الإنتاج ، خاصة رأس المال والمنظم ، أو ارتفاع ريع الأرض كذلك، ومع ذلك فان هذه العوائد لعناصر الإنتاج بالنسبة لمالكيها تعتبر من وجهة نظر المنشاة ، الشركة ، أو الصناعة ، تكاليف أنتاج ، ويبقى الفرق بين التكاليف والإيراد هو الربح . فإذا انخفضت تكاليف الإنتاج بمقدار انخفاض أجور العاملين وخاصة المهرة في ظل بقاء الأشياء الأخرى ثابتة (مثل ، أسعار المدخلات الأخرى ، المستوى ألمعاشي ..الخ) فان الربح سوق يزداد بنسبة الأجور في ظل السوق التنافسي ، لذا فان العولمة الاقتصادية ، التي تفسر ما يجري في الأسواق العالمية أنما تنبع من تسارع الأرباح فوق الاعتيادية أي الربح الاقتصادي خاصة تلك التي تتسم بنمط متقدم من الاحتكار ، سواء الاحتكار التام أو الثنائي أو احتكار القلة. لذا نجد أن انخفاض أجور العمال المهرة ذوي الخبرات المتراكمة خاصة في أنماط التكنولوجية الجديدة ، كالاتصالات، الانترنيت ، الفاكس ، البرامجيات الهندسية ، الهندسة الوراثية ، الهندسة الفضائية ...الخ من التكنولوجيات التي تتسم بنوع معين من رأس المال البشري ذات المهارات والخبرات الدقيقة عالية التخصص ، قد يفسر لماذا تنمو الإرباح بصورة متسارعة خاصة خلال تسعينات القرن الماضي . كما أن العولمة الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك ، حيث أنها تؤسس الى جعل سوق العمل لا يستوعب سوى (20%) من السكان في سن العمل في العالم . حيث يؤكد عملاق التجارة "Washington Sycipo" هذا الرأي إذ يقول "لن تكون هناك حاجة إلى أيد عاملة أكثر من هذا"(2) حيث أن خمس قوة العمل سيكفي لإنتاج جميع السلع وسد حاجة الخدمات الرفيعة القيمة التي يحتاج أليها المجتمع العالمي. أن هذه (20%) هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك . خاصة في البلدان الصناعية المتقدمة وإذا أضفنا نقطة أو نقطتين على هذه النسبة وهو ما يشكله الورثة الأثرياء ، فان النسبة أعلاه ترتفع بمقدار واحد أو اثنين بالمئة لتشكل النسبة التي تكتسب المال وتستهلكه فقط .

ويرى كاتب أمريكي أخر ، أن المسالة ستكون في المستقبل أما أن تأكل أو تؤكل "To have lunch or Bo lunch"(3) ان تلك المعطيات قد تضع العالم خاصة العمال منهم على وجه التحديد أمام كارثة حقيقية ، عندما تكون البطالة وليس فرص التشغيل في المستقبل ، هي صناعة العولمة الاقتصادية بامتياز الشركات الاحتكارية متعدية الجنسية . مما يعني أن السياسات الاقتصادية سوف تعنى بزيادة نسب البطالة وليس نسب التشغيل خاصة في البلدان المتقدمة والسؤال هو كيف سيكون عليه الوضع في البلدان النامية ؟ هذا ما سنلاحظه لاحقاً.

ثانيا : العولمة وأسواق العمل

أذا كانت العولمة بهذه الغاية المفجعة لأسواق العمل ، ولدولة الرفاه الاقتصادي ، فكيف ستكون عليه الأسواق بصورة عامه وأسواق العمل بصورة خاصة في المستقبل المنظور؟

طالما أن الواقع يشير في جزئياته إلى تدني مستويات الأجور الحقيقية وليس النقدية بما يجعل ألعمالة الماهرة ذات التخصصات عالية المستوى هي المستهدفة من تلك الأسواق ، فماذا عن الاستثمار في رأس المال البشري "Investment in human Capital" حيث تؤكد الكثير من النظريات التي اهتمت بشان الاستثمار في رأس المال البشري من أن قنوات الاستثمار في هذا النوع من رأس المال الذي يتعلق بتحسين نوعية المهارات والخبرات هي الأكثر عائديه من الاستثمار في رأس المال المادي ، ولكن أذا كانت نظرية رأس المال البشري تنصرف في هذا الاتجاه لتشير بان الاستثمار في رأس المال البشري هو أعلى عائديه من الاستثمار في الجوانب المادية الأخرى(4) ، فان العولمة الاقتصادية قد تفسر أيضا بما لا يقبل الشك ، من أن هذه النظريات استخدمت فيما مضى أيضا ضمن وسائل الحرب الباردة بعد أن كشف القناع عن أن دولة الرفاه الاقتصادي التي استخدمها الرأسماليون طيلة الفترات السابقة كأحد وسائل الأعلام ضد المعسكر الاشتراكي واتضح أن دولة الرفاه الاقتصادي ، أصبحت من الأسلحة البالية والتي تجاوزها التاريخ . فان نظرية الاستثمار في رأس المال البشري أصبحت كذلك في عتمة

العولمة الاقتصادية وما تستهدفه من أخلاء سوق العمل من العناصر الجديدة وعالية المستوى والكفوءة ، طالما أن (80%) من قوة العمل في الاقتصادات المتقدمة سوف تجد طريقها إلى البطالة ، فان مثل هذه النظريات كذلك أصبحت من الأسلحة البالية والتي عفى عنها الزمن وتجاوزها . لذا نجد أن جون نايزبت (John Naisbitt) وهو عالم في شؤون المستقبل قد حلل عصر المجتمعات الصناعية وما افرزه هذا العصر من مستوى معيشي مرتفع لأغلب فئات المجتمع،"ليس سوى حدث عابر في التاريخ الاقتصادي"(5).

أما معالجة أربعة أخماس قوة العمل فسيتم كما يقترح أصحاب العولمة الاقتصادية بأسلوب لا يخضع لالتزامات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تقدمها المؤسسات المختلفة ، ومنها المؤسسات الإنتاجية ، وإنما يتم ذلك عن طريق المبادرات الطوعية في المساعدة وتقديم المعونة(6).

لذا نجد أن فوضوية الأسواق الاقتصادية وتكرار أزماتها لم يكن محض صدفة أو أنها أحداث اقتصادية عابرة أو أنها عفوية أو أنها أزمات حقيقية ، بما فيها الأزمة المالية العالمية أو أزمة الرهن العقاري و غيرها التي كانت من نتائج العولمة الاقتصادية ، في بلد المنشأ وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، لان الأزمة هي احد فروع العولمة وليس خارجة عنها ، أو أنها تنذر بالخطر المحدق على مستقبل تلك العولمة ، بل أن هذا العامل مدروس بعناية فائقة وعلى الآخرين التفاعل مع الأحداث لكي ترضى عنهم عقول منظرو العولمة الاقتصادية بصورة خاصة . لان المهم زيادة الإرباح بأقل تكلفة . فلماذا لا تكون الأزمة في ظل العولمة ، الربح بدون كلفة تذكر ، هذا هو التفسير الحقيقي وراء الاقتصادات المتعولمة التي لا يصيبها الفزع الأكبر من هذه الأزمات . لان هناك من يدفع لانتشال الشركات الكبرى من هذه الأزمات بصورة أو بأخرى والنتيجة إن الشعوب الفقيرة هي من تدفع الضرائب وهي من تقف على قارعة الطريق تمد يدها لتتسول من هذا وذاك وهذا هو مجتمع الخمس الاغنياء مقابل أربعة أخماس الفقراء.

من ذلك نستنتج إن العولمة الاقتصادية تهدف إلى جعل العمالة الماهرة عالية المستوى في مستوى من الأجور هي الأدنى خاصة ضمن اقتصاداتها المتقدمة .

ولكن كيف يحدث مثل هذا ؟ وهل أن الحكومات الرأسمالية تقف دون العمل الجاد باتجاه رفع أجور العمالة الماهرة عالية التخصص ؟ الجواب هو أن الحكومات وان فرضت أجوراً مرتفعة لهذا النوع من العمالة (الماهرة) ، إلا أن القطاع الخاص الذي تعمل فيه القوى العاملة الماهرة عالية المستوى تجد نفسها مضطرة إلى نقل خطوط إنتاجها بموجب القوانين التي تسمح لها بذلك إلى دول أكثر انخفاضا للأجور لنفس النوعية من العمالة الماهرة عالية المستوى وبالتالي تستطيع أن تحقق الربحية التي خططت لها هذه الشركات الكبرى وكما هو الحال مع الشركات الالمانية والأمريكية العملاقة وغيرها(7) لتجد في بلدان مثل روسيا الاتحادية والهند قوة عمل منخفضة الأجور بنسبة كبيرة جدا ، وهي تتلاءم وطموح هذه الشركات في جعل مساواة سعر العامل الإنتاجي في أدنى مستوياته لتعظيم الإرباح وجعلها في أعلى مستوياتها والأهم هو جني الإرباح الاقتصادية الاحتكارية.

ثالثا : العولمة ووحدانية السوق

لماذا وحدانية السوق في ظل العولمة؟ (8) .إن العولمة تمثل تطوراً مستمراً في سلسلة من التطورات اللامتناهية في منظومة النظام الرأسمالي بغية تحقيق الأهداف التي يصبو إليها رأس المال المعولم. فهدف تحقيق أقصى الإرباح لا يعني أن يحتكر السوق المحلية وإنما كذلك الأسواق العالمية ، بحيث تصبح قوانين الاقتصاد الرأسمالي الدافعة باتجاه تعزيز آلية السوق وتكون متوحدة في جميع الأسواق العالمية (المحلية والأجنبية) سواء كانت أسواق مدخلات الإنتاج أو أسواق الإنتاج من السلع والخدمات أو حتى العمليات الإنتاجية بحيث تكون أقصى الإرباح متحققة وليس فقط هذا ما يريده رأس المال الاحتكاري المعولم ، وإنما تدنية الكلفة إلى أدنى مستوى لها لتحقيق أقصى الإرباح الممكنة في الأسواق التنافسية وغير التنافسية هو الهدف الاسمى لرأس المال الاحتكاري . لذا نجد أن مسالة تحقيق أدنى كلفة ممكنة الهدف الأهم في تحقيق أقصى الإرباح الدافع وراء توحيد الأسواق ، بينما تكون القوانين والتشريعات التي تنظم عمل رأس المال الاحتكاري في العالم هي واحدة سواء كانت ضمن حدود الدولة القومية للشركات الأم عابرة القومية

أم ضمن حدود الدول القومية الأخرى الاطراف . ولكن كيف يتم ذلك ؟ إن تحقيق تدنية الكلفة أو تحقيق أقصى ربح ممكن أن يكونا وجهان لعملة واحدة ، فتدنية الكلفة يتم وفق قاعدة الكلف الدنيا والتي يتم كذلك بموجبها إحلال عوامل الإنتاج فيما لو إن عنصرا ما ارتفع سعره في السوق، فقاعدة تدنية الكلفة تتم وفق الصيغة الآتية :-

اذا كان لدينا عنصري الانتاج العمل ورأس المال فأن:-

$$\frac{\text{سعر العمل}}{\text{سعر رأس المال}} = \frac{\text{الناتج الحدي للعمل}}{\text{الناتج الحدي لرأس المال}}$$

وكذلك فأن :

$$\frac{\text{الناتج الحدي للعمل}}{\text{سعر العمل (الأجر)}} = \frac{\text{الناتج الحدي لرأس المال}}{\text{سعر رأس المال (الفائدة)}}$$

أي إن المنتج سوف يحقق إنتاجه بأقل كلفة ممكنة اذا تأكد من إن نسب أسعار عوامل الإنتاج إلى النواتج الحدية لتلك العوامل كانت متساوية بالنسبة لجميع العوامل . وبذلك تصبح قاعدة مجموعات العوامل الأقل كلفة لمشروع يستعمل (n) من عوامل الإنتاج كما يلي(9):-

$$\frac{MpL}{PL} = \frac{mp\ k}{p\ k} = \frac{1}{m\ R}$$

أي إن:

$$\frac{\text{الانتاجية الحدية للعمل}}{\text{سعر العمل (PL)}} = \frac{\text{الانتاجية الحدية لرأس المال}}{\text{سعر رأس المال pk}} = \frac{1}{\text{الايراد الحدية mR}}$$

لذا نجد إن قاعدة التكلفة الدنيا (Least – Cost rule) تصبح متحققة عند كل منتج . عندما تتساوى النواتج الحدية لكل دولار (دينار) من عناصر الإنتاج ، وينطبق ذلك على شركات المنافسة التامة وغير التامة في أسواق السلع ومن نتائج هذه القاعدة ، ما يعرف بقاعدة الإحلال (substitution rule) التي تنص على انه إذا ارتفع سعر احد العناصر بينما بقيت أسعار العناصر الأخرى ثابتة ، سوف تربح الشركة إذا قامت باستبدال العنصر مرتفع الثمن بغيره من العناصر منخفضة السعر فارتفاع (pL) (سعر

العمل أي الأجر) يؤدي إلى انخفاض (MPL/PL) وترد الشركات على ذلك بخفض توظيفها للعمالة وزيادة استخدامها من رأس المال. (أي عنصر إنتاجي أخر) الى أن تتساوى النواتج الحدية لكل دولار (دينار) من العناصر المختلفة الأمر الذي يؤدي إلى خفض الكمية المطلوبة من (L) (العمل) وزيادة الطلب على رأس المال k. وبنفس الكيفية يؤدي ارتفاع سعر رأس المال (Pk) بمفرده إلى أحلال العمالة (L) محل رأس المال مرتفع الثمن ، وكما هو الحال في قاعدة التكلفة الدنيا ، تنطبق قاعدة الإحلال والطلب المشتق على العناصر على حالتي المنافسة التامة وغير التامة في أسواق السلع والخدمات . وهذه القاعدة سوق تحقق للمشروع أقصى مدى من الكفاءة الاقتصادية الممكنة .

أن أهمية هذه القاعدة المستندة إلى الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تتضح في أن منحني سواء الكلفة قد أصبح اشد انحدارا حين أدى التقدم التكنولوجي إلى رخص في أسعار سلع الإنتاج (سلع رأس المال) مما دفع بالمنتجين إلى استخدام طرق إنتاج مقتصدة في العمل وذات كثافة رأسمالية عالية . وهذا أيضا يوضح لنا ، لماذا تختلف دول العالم في أساليب إنتاجها . فالبلدان المتقدمة اقتصاديا ، تستعمل طرق أنتاج ذات كثافة رأسمالية عالية في حين تستخدم البلدان النامية كالهند مثلاً ، طرق أنتاج ذات كثافة عمالية مرتفعة بسبب رخص العمل ، ورخص وسائل الإنتاج المتقدمة تكنولوجيا هناك.(10) بل ايضا يفسر لماذا تلجأ الشركات الكبرى إلى الاستثمار وانتقال قنوات أستثماراتها من مكان إلى مكان في العالم ؟ وهذا لا يتم ألا بحثا عن إرباح عالية من خلال تدنية كلف الإنتاج . فأي ارتفاع في سعر أي عنصر من عناصر الإنتاج في بلدانها الأم (البلدان المتقدمة) سوف تجد هذه الشركات فرصة مؤاتية لانتقال استثماراتها إلى بلدان تتمتع بنفس الميزة التي تتمتع بها بلدان هذه الشركات بهذا المورد أو غيره من موارد الإنتاج ولكن الفرق هو رخص المورد نفسه مما يعزز من قدرة هذه الشركات الكبرى على الاستثمارات في اقتصاديات نامية كالهند ، الصين ، البرازيل ، المكسيك ، ...الخ ، لمجرد انخفاض كلف الإنتاج فيها مما يعزز من تحقيق أقصى الأرباح الممكنة . حيث لوحظ على الشركات الأمريكية والألمانية والأوربية ، اتخاذ تدابير من هذا القبيل للاستفادة من رخص مورد العمل بصورة تحقق المزيد من الأرباح .

رابعا : العولمة ومستويات الأجور الحقيقية بين الاقتصادات المتقدمة والنامية.

يتسم اقتصاد البلدان المتقدمة بارتفاع مستويات الأجور الحقيقية على الرغم من الاختلافات الواضحة في هذه المستويات بين البلدان المتقدمة نفسها ، ولكنها تبقى أعلى من مستويات الأجور الحقيقية المتاحة للبلدان النامية . كما يتسم الاقتصاد المتقدم بتوسع فرص التشغيل بسبب اتساع قنوات الاستثمار الحقيقية رأسيا وعموديا مما يؤثر بصورة ايجابية على أيجاد فرص التشغيل الملائمة وتطلعات الشركات الكبرى. كما أن مستويات المهارة والتعليم والخبرة هي من الارتفاع بحيث تغطي متطلبات السوق (سوق العمل) بما يغطي احتياجات الشركات الاحتكارية الكبرى ومتعدية الجنسية ، وأيضا متطلبات القطاع العام الحكومي فيها . غير أن طموح الرأسماليين في توسيع دائرة الاستثمارات يحتم عليها الولوج في استثمارات مدرة للأرباح وبما يوسع من دائرة وقنوات الاستثمارات لسلع جديدة وابتكارات جديدة وهذا لا يتم ألا بتوسع الأرباح والبحث عن فرص الأرباح العالية في أي مكان من العالم ، وكذلك استخدام كل الطرق المؤدية إلى تدنية التكاليف وبما يتيح توسيع الأرباح وتعظيمها.

ففي الرسوم A, B, C أدناه ، توضح مدى ارتفاع تكاليف السلع المنتجة ، نتيجة لارتفاع مستويات الأجور الحقيقية ولقلة المتاح من الأيدي العاملة التي تعمل في ظل هذه الأجور في ظل بقاء الأشياء الأخرى ثابتة كما في الرسم A.

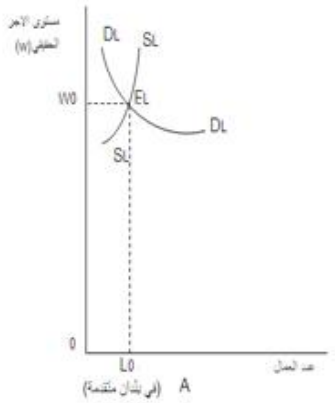

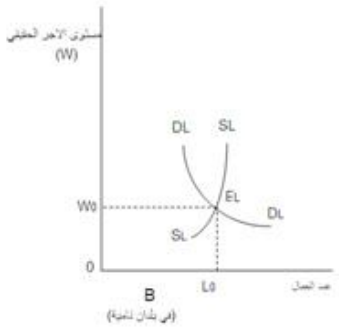

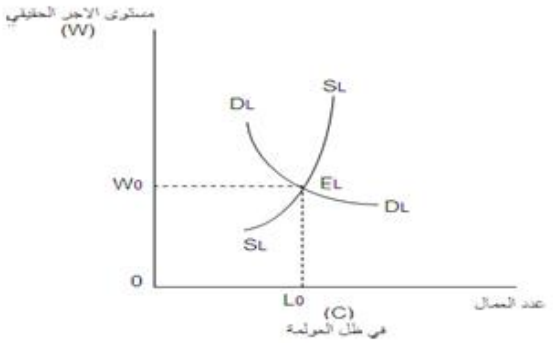

وهذا النموذج لا يصلح ألا في البلدان المتقدمة ، كأوربا ، أمريكا ، اليابان ، ...الخ غير أن الرسم (B) ، يوضح أن عرض العمل غير المحدود له دور كبير في تدنية مستويات الأجور الحقيقية وبالتالي انخفاض مستويات المعيشة ، وهذا ما يجعل المستويات المهارية تعمل في ظل أجور حقيقية منخفضة ، لان هناك عدداً غير محدود ممن يبحث عن فرص العمل حتى في ظل الأجور الحقيقية المنخفضة ولا يجدونها (البطالة) كما في الهند ، باكستان ، بنغلادش ، مصر ...الخ. وهذا يكشف حقيقة تدني المستوى الإنتاجي والمهارى للاقتصادات النامية وللقوى العاملة فيها . وهذا الأمر قد لا يمثل الحقيقة ، بل أن الاقتصاد الهندي الذي يعد ضمن الاقتصادات النامية ، وعلى الرغم من مستويات التعليم المرتفعة لدى أفراد القوى العاملة الهندية ، والتي تمتاز بكثافة الاختصاصات النادرة بأعداد كبيرة ألا أنها تعمل ضمن حدود مستويات أجور حقيقية متدنية ، مقارنة مع المهارات عالية التخصص لنفس الاختصاصات في أمريكا أو انكلترا أو ألمانيا، ...الخ ، وهذا ما يدفع الشركات الاحتكارية الكبرى متعدية الجنسية من أن توجه الجزء الكبير من استثماراتها في الهند بسبب تدني مستوى الأجور الحقيقية (وكذلك النقدية) للقوى العاملة الهندية ، وهذا ما يجعل الأرباح الاقتصادية كبيرة وذات دلالة اقتصادية . حيث أن الرسم (B) يوضح انه في ظل العولمة(11) فان الشركات الاحتكارية الكبرى ، تسعى إلى الحصول على المهارات عالية المستوى بأجور حقيقية متدنية (مقارنة مع مثيلاتها في البلد الأم) لتنفرد هذه الشركات بالإرباح الاحتكارية لوحدها وفي ظل شروط الاستثمار الأجنبي الخارجي الذي تفرضه هذه الشركات على البلدان النامية و منها الهند ، وكما يلاحظ في الرسم (C) بالرغم من ارتفاع مستويات الأجور الحقيقية عما هو عليه في الرسم (B) ألا أن هذا يعني وضع حوافز من قبل الشركات العملاقة لجذب التخصصات عالية المستوى من البلدان النامية إلى تلك الشركات ولكن لا يمكن للشركات أن تعطي أجورا مماثلة للأجور التي يتقاضاها اقرانهم في البلدان المتقدمة ، و ألا فأن المبرر سوف ينتفي عندما تقوم تلك الشركات بتوجيه استثماراتها إلى البلدان النامية التي تمتاز بانخفاض كلفة العمل

فيها إلى مستويات مغرية للمستثمرين الاحتكاريين وهذا ما يبرر جزء من هذا التوجه . لذا نجد أن المستوى العام للأجور في البلدان النامية منخفض لان مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منخفض بسبب انخفاض إنتاجية العمل للمشتغلين بصورة عامه ، ولان اغلب الأيدي العاملة هم ممن ليس لديهم مهارات وانخفاض في مستوى التعليم ، والخبرة القليلة لدى الداخلون لأول مره ، أي أن مستوى التعليم للقوى العاملة في هذه البلدان بصورة عامة لا يتجاوز التعليم الأساس ويغلب عليها طابع الأمية . ناهيك عن الأمية الحضارية فالتشدد بمتطلبات التعليم بمختلف أنماطه وقنواته ، يضع القوى العاملة أمام مسؤولية التطوير الذاتي المستمر ، لكي تواكب تطورات العلم والتقانه ولتواكب المتطلبات الحضارية التي يمر بها العالم ، وهذا يحتاج إلى المزيد من الإنفاق على التعليم والصحة والتغذية ، أي المزيد من الإنفاق على رأس المال البشري في هذه البلدان . بالرغم من أن البيانات الإحصائية تشير إلى أن الكثير من البلدان النامية تخصص نسبا من الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة ولأغراض التعليم حتى أكثر مما تخصصه بعض البلدان المتقدمة ، وهذا ما تشير اليه تقارير التنمية البشرية السنوية المختلفة ، غير أن هذه التخصيصات في البلدان النامية أنما تذهب لمجاراة حجم الطلب الاجتماعي المتزايد حجما ونموا ونسباً على التعليم . مما يؤكد على أن هذه الزيادات في التخصيصات لم تذهب إلى تحسين نوعية رأس المال البشري لهذه البلدان وأنما لمواكبة هذا الطلب المتزايد وبالتالي فان ما يخصص للتعليم هو دون المستوى المطلوب . لذا نجد أن مخرجات النظام التعليمي في البلدان النامية يشوبها عيوب كبيرة تتعلق بفلسفة النظام التعليمي ذاته . إذ انه لم يوجه إلى خدمة أسواق العمل وتنمية مهارات خريجو المؤسسات التعليمية المختلفة ، وبالتالي فان رداءة نوعية عنصر العمل لا يشجع على تنمية سوق المهارات في هذه البلدان ولا يساعد على تنمية بقية الأسواق ، كما أن عامل البحث العلمي والتطوير التقاني في هذه البلدان مفقود بصورة أو بأخرى ، وان وجد فهو محدود التأثير التقاني لأغراض ابتكار واكتشاف أساليب إنتاجية جديدة ،أو تطوير لأساليب الإنتاج المتاح . وبالتالي فان البحث

العلمي والتطور التقاني هو الأخر غير متاح بما يخدم تنمية الموارد البشرية أو رأس المال البشري وكذلك العملية الإنتاجية بمدها بأساليب أنتاج جديدة.

لذا نجد إن إنتاجية العمل في البلدان النامية هي اقل بكثير من إنتاجية العمل في البلدان المتقدمة ، وهذا ما يفسر لماذا الغرب متقدم والشرق متخلف ، إلى جانب أسباب أخرى أكثر دلالة على ذلك فالنظام التعليمي وما يخصص له من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والموازنة العامة ، وان كانت تأخذ نفس المؤشرات في البلدان النامية ، إلا إن تأثيرها على التطوير في بنية وهيكلية رأس المال البشري أصبحت محدودة وهي تفسر العلاقة الحميمة العضوية بين النظام التعليمي وهيكل الأسواق بصورة عامة وأسواق العمل بصورة خاصة.

خامسا : نظرية مساواة سعر العامل الإنتاجي وإعادة صياغة جديدة لبعض الافتراضات:

على الرغم من أن نظرية ساموبلسون حول مساواة سعر العامل الإنتاجي وغيرها من النظريات الأخرى ، التي تعطي أبعادا جديدة لنظرية هكشر – أولين ألا أن تفسير العولمة بنظرية مساواة سعر العامل الإنتاجي قد تختلف من حيث الافتراضات والسياسات ، ولكن من حيث المضمون فان هذه النظرية يمكن لها أن تعطي من جانب أخر تفسيرا للعولمة الاقتصادية . بالرغم من أن الافتراضات التي تقوم عليها نظرية التجارة الدولية وفي مختلف نظرياتها الكلاسيكية والحديثة قد تفترض أن عوامل الإنتاج تتحرك داخل البلد الواحد ، ولا يمكن تحريكها بين البلدان المتاجرة . غير أن هذا الافتراض بالذات قد لا يصح مع العولمة الاقتصادية ، التي تدعو إلى تحريك كل المتغيرات الثابتة بغية تحقيق مصالح الشركات الاحتكارية الكبرى . وهذا يعطي للشركات الحق في تحقيق مصالحها وان كانت فوق مصالح الدول القومية . وهذا يعكس جانب مهم وهو أن العولمة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق أهداف ذاتية الشركات من خلال تذويب الحدود السياسية وتمييعها بين المصالح المشتركة لهذه الشركات المتنافسة على تعظيم الأرباح من خلال تدنية التكاليف ليس داخل الاقتصاد الواحد ، بل داخل الاقتصاد الدولي نفسه ، وبغض

النظر عن المصالح الاقتصادية للبلدان خاصة البلدان النامية والتي سوف تتضرر مصالحها بسبب هذا التوجه . أي أن التحررية (الليبرالية الجديدة) لا تصب في مصالح البلدان النامية بقدر ما تصب في مصالح الشركات الاحتكارية الكبرى .

أن التحليل الاقتصادي الذي تقدمة نظرية مساواة سعر العامل الإنتاجي ضمن حدود توسيع نظرية هكشر – اولين(12) والتطورات التحليلية الاقتصادية الأخرى(13) أنما تكمن في الاستفادة من مسالة الوفورات سواء في رأس المال أو العمل باعتبارهما عنصري الإنتاج الأهم والأكثر مرونة في كل البلدان ، بل إن التجارة سوف تتم بين البلدان التي تفيض حاجاتها من السلع التي تتمتع بوفرة عالية من عامل إنتاجي معين وتستورد السلع التي تتمثل بندرة عامل إنتاجي معين. وبالتالي تصبح مسألة الندرة في أضيق حدودها وتصبح الوفرة أداة لمعالجة مشكلة تحقيق معدلات نمو اقتصادي ملائم . غير أن هذا الأمر لا يقف عند هذا الحد. فالعولمة الاقتصادية تعبر عن تحقيق اندماج الأسواق لتذويب الحدود السياسية من خلال انتقال عوامل الإنتاج بحرية تامة ، وليس عدم انتقالها (كما يفترض التحليل الاقتصادي). سوف تحقق عملية تعظيم الإرباح وتدنية التكاليف من خلال عملية الإحلال التي تم ذكرها سابقا . أي أن الإحلال هنا يأخذ بعدا أخر غير الإحلال بين العمل و رأس المال . فالعمل عنصر غير متجانس باعتبار أن هناك مهارات مختلفة ، وتعليم وتدريب وخبرة ، وأنواع من المهارات تختلف باختلاف أنتاج السلع وباختلاف نوع رأس المال . كما أن رأس المال هو الأخر مختلف فيما بينه ، فهناك الآلات والمعدات وهي أيضا مختلفة فيما بينها . وحسب درجة التعقيد التقاني والتكنولوجي ، وكذلك البناء والإنشاءات و الأجهزة الدقيقة والنقل وكل أنواع رأس المال الثابت الأخرى . هذا يجعل قضية التجانس مسالة افتراضية ، ومع ذلك فان تحقيق تعظيم الأرباح من خلال تدنية التكاليف هذه تحتاج إلى توليفة معينة لإنتاج السلع سواء كانت الرأسمالية أم الاستهلاكية أم الاثنين معا باستخدام عنصري العمل ورأس المال تساوي نسبهما السعرية ، فان مساواة سعر العامل الإنتاجي . متحققة لان مساواة سعر العامل الإنتاجي هي ما تذهب إليه تلك القاعدة ولكن العولمة الاقتصادية ، تسعى ليس فقط إلى مساواة سعر العامل الإنتاجي ، وإنما تسعى كذلك

إلى أن تكون هذه المساواة في حدها الأدنى لكي تحقق تعظيم الربح ، وهذا ما يجعل رأس المال للشركات الاحتكارية الكبرى سواء بالنسبة للشركات متعدية الجنسية أو الشركات الأخرى تجوب الأسواق العالمية بحثا عن هذه التكاليف المتدنية وفي كل المستويات لكي تحقق هذا التعظيم . وهذا أيضا يفسر لماذا تستعين الشركات الاحتكارية الكبرى بالكفاءات العالمية عالية المستوى بالنسبة لإنتاج نوع معين من السلع ذات الربحية العالية في أسواق الهند و روسيا الاتحادية أو حتى في بعض البلدان العربية من خلال تدني الأجور مقارنه بمستويات الأجور التي يتقاضاها إقرانهم في دول الشركات الأم . فهل يتصور احد أن العلماء الهنود أو الروس أو غيرهم من البلدان التي تمثل العالم الثالث أو الثاني يتقاضى أجرا مثل العالم الأمريكي أو البريطاني . الجواب ، كلا . لان العالم الأمريكي يتقاضى أجرا ضمن حدود السوق الأمريكية المحلية بما يتناسب مع المستوى ألمعاشي للفرد الأمريكي وبما تقرره اللوائح والتشريعات والقوانين والسوق الأمريكية فهو يتقاضى أجورا مرتفعة إضعافا مضاعفة لما يتقاضاه نظيره الهندي في السوق الهندية وهذا يعني تدنية الأجور لنفس مواصفات عنصر العمل في سوقين مختلفين سوف يميل الاستثمار باتجاه الأجور المنخفضة في ظل بقاء الأشياء الأخرى ثابتة (مثل عمر العامل ، قوانين العمل ، الحزمة الأجرية ، ... الخ) خاصة في الاجل القصير والمتوسط . غير أن هذا الحال قد لا يبقى على حاله ، وخاصة في الفترة الطويلة ألا ان مرونة الانتقال خاصة بالنسبة إلى رأس المال حيث الأجور منخفضة سوف يعزز المخاوف من انهيار قد يصيب نظرية الاستثمار في رأس المال البشري(14) ويعزز من فرص الابتعاد عن الاستثمار في التعليم وزيادة مستوياته لتحسين مستويات الأجور في السوق المحلية ، لان دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر هو تعظيم الربح المبني على أساس تدنية التكاليف ، وهذا خط مهم للعولمة الاقتصادية التي تسعى إلى جعل الأجور باعتبارها تمثل أكثر من (40%) من تكاليف أنتاج السلعة في السوق منخفضة في جميع الأسواق ، مما يعزز أيضا من أن مساواة سعر العامل الإنتاجي في حده الأدنى هو هدف العولمة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقه . أن الملاحظ على هجرة العقول من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة أو هجرة رأس المال الأجنبي من بلدان الوفرة الرأسمالية خاصة الشركات متعددة الجنسية وبعض البلدان النفطية إلى حيث الإرباح الاقتصادية في

الأسواق النامية ذات التكاليف المتدنية سواء في عنصر العمل بمختلف مستوياته المهارية والعملية والخبرة أو بالنسبة للموارد الأولية والخام يدفع الشركات الكبرى على نسف نظرية الاستثمار في رأس المال البشري بصورة غير مباشرة وعلى ما يبدو أن هذا سوف يتحقق طالما أن مساواة سعر العامل الإنتاجي في أسواق تتسم بانخفاض التكاليف في متناول الشركات الاحتكارية المتعدية الجنسية . أن تحليلنا ينطلق من أن عنصر العمل لا يسعى إلى الهجرة على الرغم من أن الأسباب متاحة لهجرة العقول ولكن بسبب قوانين الهجرة وتكاليفها المادية والنفسية قد يحجم الكثير من ذوي الكفاءات على الأقدام على هجر أوطانهم . غير أن تمكن الشركات الاحتكارية الكبرى على التنقل بالاستثمارات المباشرة من خلال الاستثمار في حقول مختلفة بدافع تحقيق الأرباح الاقتصادية سوف يجعل مسالة الهجرة على جانب أخر من الطرح ، مما يتيح المجال واسعا لإيجاد فرص عمل ملائمة خاصة بالنسبة للكفاءات عالية المستوى والتخصصات النادرة ذات الطبيعة التكنولوجية المعقدة إضافة إلى عنصر العمل غير المحدود من العمالة غير الماهرة في اقصادات نامية تتسم بانخفاض مستوى تعليمها وخبرتها ومهارتها ، نجد فرص العمل متاحة لديهم ولكن بأجور منخفضة جدا ، مقارنة بما يتقاضاه نظرائهم في بلدان الشركات الأم مما يجعل كلف الإنتاج منخفضة جدا ومستويات الأرباح مرتفعة جدا بما يحفز هذه الشركات على القيام باستثمارات هائلة طالما أن كلف الإنتاج المتاحة منخفضة مقارنة بالعوائد المتاحة والتي يمكن الحصول عليها في الفترة القصيرة والمتوسطة وحتى لو كانت كلف الإنتاج على المدى الطويل مرتفعة مقارنة بما كانت علية فأن الشركات مستعدة للاستثمارات في بلدان أخرى منخفضة كلف الإنتاج خاصة أجور العاملين بمختلف تصنيفاتهم المعيشية والتعليمية والتدريبية .

هنا نلاحظ أن مجال الاستثمار الاقتصادي له ما يبرره ولكن في ظل جانب الاستغلال الرأسمالي المعروف الذي لا ينظر إلى التكاليف التي كلفت الإنسان المتعلم طيلة حياته الدراسية وهو استثمار طويل الأجل بأجور وان كانت مرتفعة بعض الشيء عن عرض العمل غير المحدود الذي يوصف بأنه منخفض التعليم أو غير متعلم وليس لديه أي نوع من المهارات هذا سوف يثبط من عزيمة المستثمرين في مجال التعليم

الذين ينتظرون أن تدر عليهم استثماراتهم أرباحا يتوقع أن تكون كبيرة في المدى البعيد .

الاستنتاجات والتوصيات:-

اولا: الاستنتاجات

1- أن العولمة الاقتصادية أصبحت تعنى توحيد الأسواق أو وحدانية السوق.
2- تهدف العولمة الاقتصادية من خلال توحيد الأسواق أو وحدانيته إلى جعل مساواة سعر العامل الإنتاجي يمثل احد اكبر الأهداف للوصول إلى هذه الوحدانية .
3- أن مساواة سعر العامل الإنتاجي ، يعني تحقيق تعظيم الأرباح أو تدنية كلفة الإنتاج .
4- العولمة الاقتصادية تعترف ضمنا بانتقال عناصر الإنتاج ، طالما هذا الانتقال لعناصر الإنتاج يهدف إلى تحقيق الأرباح باعتبارها المحفز الحقيقي لتوفير السلع والخدمات و فرص العمل ، وتحقيق الابتكارات العلمية اللازمة لخطوط الإنتاج والسلع الجديدة.
5- العولمة الاقتصادية تهدف إلى جعل الأجور الحقيقية للمورد البشري النادر في الاقتصادات النامية اقل من الأجور الحقيقية التي يتقاضاها المورد البشري النادر في الاقتصادات المتقدمة من خلال الشركات الاحتكارية الكبرى التي تستطيع الاستثمار في البلدان النامية و حتى في البلدان المتقدمة خاصة في الأمدين القصير والمتوسط .
6- على الرغم من القوانين الصارمة التي تفرضها الاقتصادات المتقدمة على الهجرات غير المشروعة وحتى المشروعة بالنسبة لعنصر العمل غير المتعلم ، فأن هذه الاقتصادات تتساهل في المورد البشري النادر وعالي التخصص المهاجر من البلدان النامية إلى الدول المتقدمة على الرغم من عددهم المحدود.
7- في ظل العولمة الاقتصادية أصبح من الممكن التلاعب في الأفتراضات التي وضعها الكلاسيك والنيو كلاسيك ، في صعوبة انتقال عنصري العمل ورأس المال . ولكن الواقع لا توجد هذه الافتراضات بل يؤيد و يؤكد مشروعية انتقالها طالما تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح ضمن حدود الشرعية الدولية والقوانين والتشريعات المحلية والتي يمكن الاتفاق عليها طالما تهدف في النهاية إلى تحقيق مصالح

جميع الأطراف بما فيها رأس مال الشركات المستثمرة ، وعنصر العمل الفردي أو الجماعي بموجب عقود عمل فيما بين جميع الأطراف.

8- تسعى العولمة الاقتصادية إلى جعل الأجر الحقيقي للمورد البشري عال التخصص في أدنى مستوياته طالما يحقق ذلك الاجر أقصى الأرباح للمستثمرين الكبار وهذا الهدف يتعارض مع نظرية رأس المال البشري على المدى الطويل بل ويجعل الاستثمار فيه عقيم ولا فائدة مرجوة منه طالما تنتج العولمة الاقتصادية وضعاً فيه (80%) من القوى العاملة عاطلة عن العمل خاصة في البلدان المتقدمة ، فكيف سيكون عليه الوضع في البلدان النامية التي تعاني من تدهور في المستويات المعاشية والإنتاجية ؟.

التوصيات:

1- أن تعمل الدول النامية بصورة خاصة ، على الاستفادة من القدرات الهائلة التي تتمتع بها الاقتصادات المتقدمة خاصة فيما يتعلق بالاستفادة من نتاجات العلم والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات ، لأنها سوف تقلل من الفوارق بين هذه الاقتصادات والاقتصادات المتقدمة .

2- تنظيم البلدان النامية لعقود تضمن فيها أجراً حقيقياً لموردها البشري عالي المستوى والتخصص لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي المطلوب لكي يواصل عمله وجهوده العلمية في البحث العلمي والعملي في تلك الشركات بما يعظم منافعهم المتعددة والتي يمكن الاستفادة منها في تطوير الاقتصاد الوطني للمهاجر بصورة مؤقتة أو دائمية.

3- توحيد موقف البلدان النامية من العلاقة فيما بينهم تجاه التطورات العلمية والتقانية بما يصب في مصلحتهم عند التعاقد مع الشركات الاحتكارية الكبرى للاستفادة من الإمكانيات البشرية والموردية للبلدان النامية وبما يجعل هذه الاقتصادات تقلل من الفوارق الاقتصادية بينها وبين الاقتصادات المتقدمة.

4- استفادة البلدان النامية من نظرية مساواة سعر العامل الإنتاجي ، ليس فيما يتعلق بتدنية مستواه عما هو عليه الحال في الدول المتقدمة بل بما يتيح المجال للاستفادة من قاعدة تعظيم الأرباح وتدنية الكلفة ، وهذه تتحقق عندما تفرض ضرائب تصاعدية على صافي الأرباح المتعاظمه للشركات الاحتكارية الكبرى وبما

يعزز من رصيد الموازنة الايرادية للبلدان النامية وبالتالي تنعكس ايجابيا على توفير فرص العمل وتحسين المستويات ألمعاشيه للمواطنين في البلدان النامية.

الهوامش:

1- ليستر ثرو ، "مستقبل الرأسمالية " ، ترجمة فالح عبد القادر فهمي، المراجعة العلمية ، محمود خالد المسافر، بيت الحكمة ، شركة السرمد للطباعة المحدودة ، بغداد ، 2000 ، ص ص 373-374.

* من المعروف في الاقتصاد ، إن مساواة سعر العامل الإنتاجي ، بحث في نظريات التجارة الخارجية ، كأحد المفاهيم الموضحة لتوسيع مفهوم نظرية هكشر- اولين ، للتكاليف النسبية ، إذ أوضح ساموليسون إن مساواة سعر العامل الإنتاجي ، يضمن أعلى الإرباح وادني الكلفة بين البلدان المتاجرة للسلع فيما بينها ، كما إن هذه النظرية تكون عونا مهما في فهم آلية العولمة الاقتصادية بشأن انتقال عناصر الإنتاج لتحقيق تلك المساواة، على الرغم من الصعوبة في تحقيق ذلك على الصعيد الواقعي . انظر في ذلك المصادر التالية وكذلك الهوامش الأخرى في هذا البحث للكاتب ساموليسون، ML.jhingan ، غازي الطائي ، كينين.

2- هانس بيتر مارتين ، هارالد شومان ، "فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" ترجمة د.عدنان عباس علي، مراجعة د. رمزي زكي ، سلسلة عالم المعرفة. العدد 238 ، الكويت ، 1999 ص.23

3- نفس المصدر السابق ، ص.23

4- انظر في ذلك :-

- د.علي هداد رهيف ، د.سيلان جبران ألعبيدي ، "اقتصاديات التعليم وطرائقه التقنية " النشر والتوزيع مكتب ماك ، بغداد ، 1998 ، ص ص 171 - 179.
- د. هادية محمد ابو كليلة، " اقتصاديات وتخطيط التعليم" ، جامعة العلاقات الدولية ، برامج التعليم المفتوح ، 2001 ، ص ص 28-38.

5- هاتس بيتر مارتين ، هارالد شومان ، فخ العولمة ، مصدر سابق ذكره ، ص.25

6- نفس المصدر السابق ، ص.24

7- نفس المصدر السابق ، ص.25

8- روجيه غارودي، " الولايات المتحدة طليعة الانحطاط" ، ترجمة رجب بودبوس ، الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا ، 1998 ، ص ص 47-54.

** استخدم الأستاذ روجيه غارودي هذا المصطلح للدلالة على أن السوق هو من يقرر كل شئ في حياتنا كتعبير مجازي ، وهو أيضا يمثل آلها جديدا لمن يريد أن يعظم نظام السوق في الألفية الجديدة .

9- انظر في ذلك:

- ساموبلسون ، نورد هاوس ، "علم الاقتصاد" ترجمة مكتبة ناشرون ، بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص257.
- د.عبد المنعم السيد علي ، "مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ الاقتصاد الجزئي "،ج1، مطابع جامعة الموصل ، 1984، ص ص 178-179.
- د.علي يوسف خليفة ، د.احمد زبير جعاطة ،"النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي الجزئي" ، مطبعة العاني ، 1978، ص ص 97-104.

10- د.عبد المنعم السيد علي ، نفس المصدر السابق ، ص179.

11- انظر في ذلك :

- ساموبلسون ، نورد هاوس ، المصدر السابق ، ص 252.
- عبد المنعم السيد علي ، المصدر السابق ، ص308.

12- انظر في ذلك:-

- ml.Jhingan ,'international Economics',.6th Revised and Entarged edition, veranda . publications Ltd, 2011, pp64 – 68.
- Miltiades chacholiades , 'International Trade . Theory and policy", Foreword by Harry G Johnson, McGraw – Hill Kog akusha, LtD, Tokyo, Japan , 1978 , pp 255-272.
- د. غازي صالح محمد الطائي ، الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، 1999 ، ص ص 85-88.
- بيتر ب – كينين ، "الاقتصاد الدولي ، القسم الأول " ، ترجمة د.ابراهيم يحى الشهابي ، مطابع وزارة الثقافة السورية ، دمشق ، 1999 الفصل السادس ، ص ص 201-244.
- اسكندر ، مصطفى النجار ،" مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية" ، وكالة المطبوعات الكويت، 1974 ، ص ص 77-86.

13- ml.Jingan , opcit , pp 69-75.

14- انظر في ذلك:-

- رونالد ابرنبرج ، روبرت سميث ، "اقتصاديات العمل"، تعريب ،.د. فريد بشير طاهر ، مراجعة د.محمد حمدي السياتي ، تقديم سلطان بن محمد السلطان ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 1994 ، ص ص 417-450.
- د. مدحت القريشي ،"اقتصاديات العمل" ، دار وائل للنشر ، عمان . الاردن، 2007، ص ص 131-144.

المصادر :-

1- د. اسكندر مصطفى النجار ، " مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية" ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1974.
2- بيتر ب – كينين ، "الاقتصار الدولي ، القسم الأول " ، ترجمة د.إبراهيم يحيى الشهابي ، مطابع وزارة الثقافة السورية ، دمشق ، 1999
3- روجيه غارودي، " الولايات المتحدة طليعة الانحطاط" ، ترجمة رجب بودبوس ، الطبعة الاولى ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، ليبيا ، 1998.
4- رونالد ابرنبرج ، روبرت سميث ، "اقتصاديات العمل"، تعريب ،.د. فريد بشير طاهر ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 1994.
5- ساموبلسون، نورد هاوس،"علم الاقتصاد" ط1 مكتبة لبنان ناشرون،بيروت، لبنان، 2006.
6- د. علي يوسف خليفة ، د.احمد زبير جعاطة ،" النظرية الاقتصادية الجزئية، التحليل الاقتصادي الجزئي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1978.
7- د.عبد المنعم السيد علي ، "مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ الاقتصاد الجزئي، "،ج1، مطابع جامعة الموصل ، 1984.
8- د.علي هداد رهيف ، د.سيلان جبران ألعبيدي ، "اقتصاديات التعليم وطرائقه التقنية" النشر والتوزيع مكتب ماك ، بغداد ، 1998.
9- د. غازي صالح محمد الطائي ، الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، 1999.
10-ليستر ثرو "مستقبل الرأسمالية" ، ترجمة فالح عبد القادر فهمي، مراجعة ، محمود خالد المسافر، بيت الحكمة ، شركة السرمد للطباعة المحدودة ، بغداد ، 2000.
11-د.هادية محمد ابو كليلة ،"اقتصاديات وتخطيط التعليم"، جامعة العلاقات الدولية، برامج التعليم المفتوح ، 2001.

12- هانس بيتر مارتين ، هارالد شومان ، "فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" ترجمة د.عدنان عباس علي ، مراجعة وتقديم د.رمزي زكي ، سلسلة عالم المعرفة . العدد 238، الكويت ، 1999.

13- ml.Jhingan ,'international Economics',.6th Revised and Enlarged edition, veranda . publications (P) Ltd, 2011.

14- Miltiades chacholiad , 'International Trade . Theory and policy, Foreword by Harry G Johnson, McGraw – Hill Kog akusha, LtD, Tokyo, Japan , 1978.